أوراق إستراتيجية

Prepared Testimony of Brigadier General Michael Hertzog
March, 2006
Visiting Military
Fellow

Washington Institute for Near East
Policy
House Committee on International
Relations
Sub- Committee on the Middle East and Central
Asia.

March 8, 2006

حماس : ماذا بعد الوصول إلى السلطة؟

شهادة محضرة للعميد مايكل هيرتزوغ.
زميل عسكري زائر.

مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
لجنة المجلس التشريعي للعلاقات الدوليّة.
اللجنة الفرعيّة للشرق الأوسط ووسط آسيا.
8 آذار، 2006

أكمل الفوز الإنتخابي لحماس في الإنتخابات البرلمانيّة الفلسطينيّة في 25 كانون الثاني نقطة تحوّل للفلسطينيين وللعلاقات الفلسطينيّة- الإسرائيليّة، وكذلك لمحيط الشرق الأوسط ككل. إنّها المرّة الأولى التي يتم فيها التصويت لمجموعة عنف إسلاميّة مسلّحة لتصل الى السلطة من خلال إنتخابات حرّة ونزيهة. وليس من شك أنّ هذا الفوز قدّم دعماً هائلاً للإسلاميين في المنطقة وخارجها. وهذه النتيجة هي غير سويّة مع ما تقدّم من طبيعة حماس، ومع برنامجها الأساسي الذي ينادي بتدمير إسرائيل وكذلك تأييدها وتوظيفها الجهاد كأداة أولى الى دعمها وتأييدها معاداة الولايات المتّحدة، الغرب والأفكار الحرّة.

لقد كان قادة حماس متفاجئين بقدر ما كان الآخرون بعمليّة الإنتخاب. وعليهم الآن أن يصارعوا لترجمة هذا الفوز الى نهاية عمليّة. وقد تمّ وضع عبء المسؤوليّة الحقيقيّة على مسؤولي حماس، ومنذ اليوم الأوّل، ويجب أن يستمر الأمر كذلك، كما أنّهم واجهوا خيارات صعبة.

إنّ السؤال السياسي الأوّل للمجتمع الدولي هو عمّا إذا كان عليه أن يسعى لإعتدال حماس أم يساعدها على الفشل. ويجادل بعض الناس بأنّ حماس ستلتزم بالإعتدال عاجلاً أم آجلاً تحت ثقل المسؤوليّة، لذلك فإنّه يجب تسهيل عمليّة الإعتدال أكثر وذلك بتخفيض حدود المطالبات. على كل حال، إنّي أحمل رؤية مختلفة لذلك. إنّ الفرص بتلطيف وتعديل جوهر معتقدات حماس تُعتبر فرصاً ضئيلة في المستقبل المنظور. ودعوني أوجز الأسباب.

أوّلاً، تبرهن السوابق التاريخيّة الى أنّ عمليات تلطيف وتعديل حركات العنف المتطرّفة تستلزم سنوات إن لم تكن عقوداً، ولا يتم هذا الإنجاز إلاّ بضغط مهم من وسط سياسي مشارك وقوي، وبالتحديد، سلطة مركزيّة فعالة ومؤسسة سياسيّة سائدة قويّة.

وعلى كل حال، فإنّ حماس حديثة العهد بالإنتخاب، وليس هناك من وسط سياسي فلسطيني موجود يمكنه إجبارها على الإعتدال، فالسلطة الفلسطينيّة ضعيفة، وحركة فتح فاسدة وبمجموعها فوضويّة. وفوق كل ذلك، فإنّه لم يكن على حماس أن تعتدل في برنامجها لأجل الفوز بالإنتخابات. فمن جهة، فإنّها خاضت الإنتخابات تحت شعار الإصلاح والتغيير، ومن جهة أخرى، فإنّه في حين يختلف أغلب الفلسطينيين مع حماس حول رؤيتها للحل وهو حل الدولة الواحدة، فإنّهم مع ذلك يقبلون فكرة أنّ العنف هو أداة شرعيّة للتعامل مع إسرائيل (لا يصمد أمام الهدنة الحاليّة)، وهم يوافقون على هدف حماس المؤقت بدفع إسرائيل الى حدود 1967.

وتشكّل حماس حركة سياسيّة مدفوعة بإيمان ديني راسخ وعميق، حيث أنّها تعتقد بأنّ التخلي عن جوهر أفكارها (كالإعتقاد بأنّ أرض فلسطين هي عطية إلهيّة للمسلمين وليس لليهود حقوق بتلك الأرض)، يمكن أن يكون مماثلاً للتحوّل والتخلي عن إرادة الله.

ولأنّه لا يوجد ضغط للإعتدال من الداخل، فإنّ الضغط الخارجي يُعتبر أساسياً لمطالبة حماس بالقبول بالشروط الدوليّة الرباعيّة، وبالتحديد، " الإلتزام بمبادئ اللاعنف، الإعتراف بإسرائيل، القبول بالإتفاقات والإلتزامات المعقودة سابقاً، بما فيها خارطة الطريق ".

وتركّز حماس حالياً على دمج مكاسبها السياسيّة مع السلطة- تأسيس حكومة إئتلاف، تعزيز قبضتها على السلطة وشرعنة نفسها في نظر المجتمع الدولي قدر المستطاع، خاصّة لناحية تأمين المساعدات الماليّة.

وسوف تناور حماس قدر الإمكان لكسر الصف الدولي وتفتيت الشروط الدوليّة، وفي هذا السياق يمكننا أن نتوقّع تعديلات تكتيكيّة من حماس، ولكن ليس تحوّلاً جوهرياً. فمن الممكن أن تمدّد " التهدئة " لأجل مصلحتها الخاصّة. وسيكون هناك، تحت تأثير الضغط، فرصة جيّدة لأن تسلّم واقعياً، ولكن إنتقائياً، وتعترف بإتفاقيات معيّ،ة معقودة مع إسرائيل والتي بحسب حكمها، تخدم السكان الفلسطينيين، وقد تعترف أيضاً بحقيقة أنّ هناك دولة موجودة تُدعى " إسرائيل "، والتي لا يمكن محوها عن الخريطة، على الأقل في هذه المرحلة.

وعلى كل حال، فإنّ فرص قبول حماس بحق إسرائيل في الوجود، أو بالتخلي عن خيار العنف تبدو فرصاً ضئيلة الى أبعد الحدود. وتقترح حماس هدنة لمدى طويل مع إسرائيل، إذا ما إنسحبت إسرائيل الى حدود 1967، وأطلقت كل السجناء الفلسطينيين، ووافقت على " حق العودة " للاجئين الفلسطينيين الى إسرائيل بشكل لائق. إلاّ أنّه حتّى لو حصل ذلك، فإنّ حماس غير مستعدّة للإعتراف بدولة إسرائيل. إنّها ليست شريكة للسلام أو للإستقرار.

وتواجه حماس تحدياً هائلاً أمامها، إذ أنّها ترث سلطة فاسدة وغير عمليّة. أمّا إقتصادياً، فإنّها مفلسة تقريباً. وقد برهن الرئيس محمود عباس عن نفسه بأنّه زعيم ضعيف جداً، وأنّه فشل بتنفيذ وعوده حول " سلطة واحدة، قانون واحد، وبندقيّة واحدة ". وعلى كل حال، فهو لا يزال يسيطر على سلطة إسميّة هامّة، ويمثّل برنامجاً مناقضاً لبرنامج حماس مع تأكيده على حل الدولتين وعلى اللاعنف، ومن المحتمل أن يكون بإمكانه إثبات معارضة لهذه المنظّمة. وفوق هذا، تواجه حماس حركة فتح الجرئيّة والتي لا تزال تتحكّم بالبيروقراطيّة (أصحاب السلطة) وبالأمن، والتي سترفض التخلي عن نفوذها، مصدر قوتها، ومكاسبها من دون قتال. كما تواج حماس عجزاً في الميزانيّة يقدّر بحوالي 800 مليون دولار.

ولهذه الأسباب، فإنّي غير مقتنع بأنّ حماس ستنمكّن من حمل العبء وتنجح بذلك، أو بأنّها ستنفّذ ما وعدت به، حتّى ولو أحدثت إصلاحات معيّنة وأمّنت مصادر مساعدات بديلة تشمل مساعدات من إيران.

وإننا قد نواجه سلطة فلسطينيّة غير عمليّة بإدارة حماس، بدلاً من سلطة فلسطينيّة غير عمليّة تديرها فتح، مع علاقات أكثر خطراً مع إسرائيل والولايات المتّحدة وعلاقات أفضل بكثير مع إيران.

وعلى كل، فإنّي لا أعتمد على فشل حماس دون أن أفعل شيئاً. هناك حاجة لضغط مؤثّر من الخارج يكون في شكل رفض التعامل مع حماس ومساعدة حكومتها إلاّ في حال تطابقت مع الشروط الموضوعة من قِبَل المجتمع الدولي. ويصبح السؤال العملي هو التالي:

" أين يُرسم الحد الفاصل بين منع الدعم عن حماس وبين نجاح سلطة فلسطينيّة تديرها حماس في حين يتم تفادي أزمة إنسانيّة- الأمر الذي هو ضد مصالح المجتمع الدولي وإسرائيل- مع إقناع الشعب الفلسطيني أنّ فشل حماس يقع على عاتقها وليس بسبب التدخل الدولي.

وبحسب أغلب ما هو متعارف عليه دولياً، تقع المساعدات حالياً تحت ثلاثة أصناف واسعة: دعم الميزانيّة، المساعدة الإنسانيّة/ الطارئة، والتطوّر.

إنّ رؤيتي هي أنّه لا يجب تقديم دعم للميزانيّة لحكومة تديرها حماس أو لمؤسسات تسيطر عليها. ويجب أن تستمر المساعدات الإنسانيّة للشعب الفلسطيني وإنّما فقط بشكل غير مباشر، ومن خلال منظّمات طبيّة. ويمكنني تحديد المساعدات الإنسانيّة كما يحددها الأوروبيون الى حد كبير وهي الحاجات الأساسيّة، كالغذاء، الدواء، المياه، تعزيز الصحّة ومنع الأمراض والملجأ. وبما يتعلّق بالإهتمام ببرامج التطوير، وبما أنّ الحكومة بإمكانها أخذ قرض لبرامج كهذه، حتّى ولو كان التمويل لا يدخل في ميزانيتها، فإنّه يجب وقف هذه المشاريع إلاّ إذا كانت تمس المجال الإنساني. وقد تستمر المشاريع أو تُنفّذ إمّا من خلال عناصر إيجابيين في القطاع الخاص أو في البلديات التي ليست تحت إدارة حماس.

ويستمر صنفان إضافيان منفصلان من المساعدات في ظل المتعارف عليه من المساعدات الإنسانيّة والتطويريّة، وهما التعليم وتشجيع الدمقرطة والمجتمع المدني. ويجب التوجّه الى هذه الأمور بشكل منفصل. ففي مصطلح التعليم (الذي تمّ تخصيصه بأكثر من 50% من ميزانيّة UNRWA)، فإنّ على المجتمع الدولي أن يستثمر المساعدات فقط في البرامج المضمونة (الجودة) وليس في تلك التي تديرها حماس أو التي تحمل قيم وبرامج حماس. فالتعليم سيصبح في وضع حرج ما إن تتحكّم حماس بوزارة التعليم والثقافة. ويجب على المجتمع الدولي مراقبة تمويل التعليم لمنع إعانة وتمويل البرامج المثيرة للكراهية- إنّ برنامج السلطة الفلسطينيّة الحاليّة مستمر بنشر المواد المثيرة للكراهية.

أمّا بالنسبة لتشجيع المجتمع المدني، والذي يتضمّن برامج هدفت الى نشر السلام، تفاعل الشعوب، ودعم القطاع الخاص والمنظّمات غير الحكوميّة (NGOs)، فإنّ هذه المساعدات يجب أن تستمر، إلاّ أنّه يجب على المجتمع الدولي أن يراقب تماماً أين سيذهب المال. إنّه أمر حيوي أن يتم الإستثمار في برامج تحد من إيديولوجيّة حماس.

وبما يعود الى الرئيس محمود عباس، فيجب أن يُمتحَن لجهة تأسيس حكومة جديدة بواسطة حماس، والتي في ظل القانون الفلسطيني يجب أن تتشكّل في نهاية آذار. وقد وضع عباس شروطاً مسبقة مشابهة لتلك الشروط الأربعة الدوليّة لحماس لتشكيل الحكومة. ويجب أن يتحمّل عباس المحاسبة- يجب أن يرفض أيّة تشكيلة لحكومة حماس من دون موافقة حماس، أوّلاً، وبشكل واضح على شروطه الرسميّة.

أمّا الإمتحان الثاني لعباس، فهو التأكّد من أنّه يحتفظ بالسيطرة على قلب السلك الأمني، كالأمن الوقائي، من دون منح سلطة كهذه لحماس. وإذا ما فشل عباس في هذان الإمتحانان، وأصبح، ببساطة، مجرّد ورقة تين لحكومة حماس لسلطة من رأسين على ما يبدو، عندها ليس من ضرورة للمجتمع الدولي للعمل معه، ولا يجب أن يستفيد من أي دعم دولي، وبالتأكيد من دعم مالي أو بالعمل على تمرير المساعدات الماليّة عن طريق قنوات. وفي ظل ظروف كهذه، فليس هناك من فائدة بإستمرار الجهود لإصلاح السلك الأمني الفلسطيني.

وفي النهاية، فإنّ الهدف يجب أن يكون مساعدة حماس على الفشل، وعلى سبيل المثال يمكننا أن نستشهد بنموذج قلقيلية. ففي قلقيلية، وهي بلدة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة، فازت حماس بالإنتخابات البلديّة في منتصف عام 2005، وعملت على إدارة شؤون البلدة لمدّة ستّة أشهر، وقادت إنتخابات كانون الثاني. وشملت " إصلاحات " حماس حظر الأحداث الثقافيّة التي تجيز إختلاط الذكور والإناث، وذلك من بين خطوات تمهيديّة أساسيّة أخرى. وكانت قلقيلية إحدى المحافظات القليلة جداً التي خسرت فيها حماس الإنتخابات.

إنّ الإمتحان الحقيقي للديمقراطيّة لا يكمن في إنتخابات حرّة ونزيهة فحسب، إنّ الديمقراطيّة لا تنشأ من الإستعداد المجرّد لفريق متطرّف، مسلّح، ومشارك في الحقل السياسي ويستخدم الإنتخابات لأجل الحصول على السلطة. وإنّما تنشأ من إستعداد نفس الفريق لإجراء إنتخابات مشابهة مع إحتمال قوي " بخسارة السلطة ". هذا هو الإمتحان الحقيقي.

وبواسطة مواجهة حماس بخيارات حاسمة، فإنّ المجتمع الدولي قد ينجح فعلاً، الى جانب شروطه الأخرى، بالتأكيد على تعزيز العمليّة الديمقراطيّة والمحافظة على أسس الإنتخابات الحرّة والنزيهة، وذلك لإجبار حماس تغيير مسارها وإلاّ تفقد السلطة من خلال نفس هذه العمليّة (الإنتخابيّة).